

أفغانستان.. فرص الحرب والسلام ومفاعيل اللعبة الدولية



د. أحمد موفق زيدان

كاتب متخصص في شؤون جنوب آسيا

ملخص الدراسة

كشف العام الماضي في أفغانستان عن حجم الخلاف بين السياسيين والعسكريين الأميركيين فيما يتعلق بطريقة إدارة المعركة فيها، وعزز هذا الخلاف التعهد الذي أطلقه أوباما ببدء الانسحاب الأميركي من أفغانستان في يوليو ٢٠١١م، وهو الأمر الذي لم يرقِّ للقادة العسكريين؛ كونهم نصحوا بزيادة عدد القوات هناك لمواجهة الخطر الطالباني والقاعدي المتعاطم.

والواقع الأفغاني يكشف بجلاء عن وهم الانتصار الأمريكي في هذا البلد بعد سنوات طوال من الاحتلال، فقد فشل الأمريكيون تماماً خلال العام الماضي في تسويق فكرة المفاوضات السرية والخفية مع من وصفوهم بـ«معتدلي حركة طالبان الأفغانية».

وعلى الصعيد العسكري الميداني تزايدت قوة حركة طالبان الأفغانية، وتمددت بشكل لافت إلى الشمال الأفغاني، وتحديداً في مناطق قندوز المجاورة لطاجيكستان وكذلك لبغلان وحتى مزار الشريف المجاورة لأوزبكستان.

ويأتي العمق العسكري الذي تحظى به الحركة من تأييد تنظيم القاعدة لها، وكذلك جماعات مسلحة باكستانية أوزبكية وطاجيكية وصينية وسنية إيرانية مثل جند الله؛ ليزيد من العبء الأمريكي أولاً، ويبرز أهمية الانخراط الإقليمي في الوحل الأفغاني.

إن كل من يتابع السياسة الأمريكية إزاء الحرب على ما يوصف بالإرهاب، وتحديداً ملفي طالبان والقاعدة يلمس بوضوح مدى التخبط والغموض الأمريكيين في التعاطي مع هذا الملف، وذلك يعود في جزئه إلى خلافات الساسة والعسكر الأميركيين، والحساسيات مع جمهور يتنامى رفضه لمواصلة الحروب؛ نظراً لكلفتها المالية والبشرية، وعدم جدواها رغم دخول بعضها سنتها العاشرة تقريباً.

بالإضافة إلى ذلك، فهناك خلافات بين الأميركيين والأوروبيين، وبين الطرفين وحلفائهم الأفغان أو الباكستانيين على الأرض، مع الإشارة إلى أن معظم حروب العصابات تدخل الدول في حوار مع أصحابها بعد ثماني إلى عشر سنوات على أبعد تقدير من اندلاعها، فحينها تتيقن الدول باستحالة تحقيق النصر العسكري.

إن المشكلة الأساسية في السياسة الأمريكية المتبعة في أفغانستان أنها نفس السياسة المتبعة بشكل عام، وهي نظرية العصا والجزرة، ولكن مثل هذه السياسة لا يمكن تطبيقها في أفغانستان، وتحديداً على البشتون، الذين بقدر ما تضغط عليهم بقدر ما يُبَدُون تشدداً في المواقف.

أفغانستان.. فرص الحرب والسلام ومفاعيل اللعبة الدولية



د. أحمد موفق زيدان

كاتب متخصص في شؤون جنوب آسيا

تبقى الحالة الأفغانية أحد أبرز التجليات المعاصرة لحروب القيم والمفاهيم التي تحاصر الأمة شرقاً وغرباً، الأمر الذي أثار الجدل حتى داخل الإدارة الأمريكية التي تتولى كبر هذه الحرب؛ فقد كُشف عام ٢٠٠٩م عن حجم الخلاف بين السياسيين والعسكريين الأمريكيين فيما يتعلق بطريقة إدارة المعركة في أفغانستان؛ وأدى ذلك إلى تطاول قائد القوات الأمريكية في أفغانستان حينها الجنرال ستانلي ماكريستال على الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونائبه جو بايدن، وهو ما أدى في النهاية إلى طرده من منصبه بعد استدعائه إلى واشنطن، وإرسال قائد القوات المركزية الأمريكية للحرب في أفغانستان والعراق الجنرال ديفيد بترايوس محله، وذلك لإدارة الحرب فيها.

وعزز الخلاف بين الطرفين، العسكريين والسياسيين، التعهد الذي أطلقه الرئيس الأمريكي أوباما ببدء الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في يوليو / تموز من العام المقبل، وهو الأمر الذي لم يَرُقْ للقادة العسكريين؛ كونهم نصحوا بزيادة عدد القوات هناك لمواجهة الخطر الطالباني والقاعدي المتعاظم.

وقد عكس هذا الخلاف بين العسكريين والسياسيين الكتاب الأخير الذي صدر للصحافي الأمريكي المعروف بوب وودوارد، والذي كشف فيه من خلال لقاءات أجراها مع كبار المسؤولين الأمريكيين، ضمَّن هذا الكتاب الذي حمل عنوان «حروب أوباما» كشف فيه عن الخلاف بين الطرفين، ورَفُض القادة العسكريين الانسحاب من أفغانستان بحسب العهدة الأوبامية.

لكن الجنرال ديفيد بترايوس قائد القوات الأمريكية في أفغانستان قلَّل من حجم التوقعات بشأن خطط سحب قوات بلاده من أفغانستان، بدءاً من العام المقبل .. ووصف المراجعة التي أمر الرئيس باراك أوباما بإجرائها للاستراتيجية الأمريكية حيال هذا البلد بأنها مجرد «تقييم في منتصف الطريق».

وقال الجنرال بترايوس في مقابلة له: «إن الموعد النهائي الذي حدّده أوباما في يوليو ٢٠١١م لبدء عملية سحب القوات الأمريكية من أفغانستان سيكون بداية عملية، لكنه يحتفظ بحقه في تحديد جدول زمني بنفسه؛ بناءً على الظروف القائمة على أرض الواقع».

ودافع بقوة عن استراتيجية مكافحة التمرد التي وضعها في أفغانستان، غير أنه اعترف بأن الحملة سبَّبت له الإحباط ونفاد الصبر.. وقال: «إنني مدرك لحقيقة أن ساعة أفغانستان لا تسير بالسرعة التي يريدها الناس

طريقاً، ولم يجعلوا سبيل الهرب لهم سبيلاً». (٣)

وكان أوباما قد أعلن في كانون الأول/ديسمبر الماضي زيادة عدد الجنود الأمريكيين في أفغانستان بنحو ٣٠ ألف جندي؛ إلا أنه في الوقت نفسه حدّد تموز/ يوليو ٢٠١١ موعداً لبدء سحب القوات الأمريكية من هذا البلد.

ويفيد وودورد في كتابه أيضاً أن الرئيس رفض طلباً من البنتاجون بإرسال ٤٠ ألف جندي إضافي، رايّاً تفاصيل اجتماعات أوباما بحضور وزير الدفاع روبرت جيتس ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون خلال الفترة التي سبقت قرار إرسال ٣٠ ألف جندي إضافي.

وقال أوباما أيضاً خلال

لقاء جمعه بجيتس وكلينتون في تشرين الأول/أكتوبر بحسب ما نقلت واشنطن بوست: «لن أبقى عشر سنوات، ولن ألتزم بوجود طويل الأمد لبناء أمة، ولن أنفق ألف مليار دولار». (٤)

لكن المحللين والخبراء

الباكستانيين يؤكدون على وجود خلافات جوهرية، بين العسكريين والسياسيين الأمريكيين، فيما يتعلق بسياسة سحب قواتهم من أفغانستان فالمستول الباكستاني عن مناطق القبائل سابقاً خالد عزيز يرى في مقابلة مع كاتب هذه الدراسة أن: «ثمة خلاف كبير بين السياسيين والعسكريين، فأوباما تعهد بسحب قواته في منتصف العام المقبل، بينما يرى بترايوس أن المهمة ضخمة، ولا يمكن الانتهاء منها في هذا الوقت القصير، وبالتالي سيكون هناك تقليص لعدد القوات وبشكل رمزي، بمعنى أن استراتيجية الحرب ستتغير، والتركيز سيتبدل، ولكن لن تتوقف الحرب، فالحكومة الأفغانية لا مستقبل مضيء لها، وهي التي تضعف

في مواقع أخرى، ونود أن نراها نحن، فهناك ساعات في واشنطن وساعات في لندن وفي عواصم أخرى؛ تدق أيضاً بسرعة». (١)

ونقل الكتاب عن أوباما قوله -حسب الفقرات التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست - : «... يجب أن يتركز كل العمل الذي نقوم به على مسألة معرفة كيف سنتمكن من خفض وجودنا في أفغانستان.

وتابع أوباما «يجب أن تكون هناك خطة تحدّد كيفية خروجنا ومغادرة أفغانستان». (٢)

أما حركة طالبان الأفغانية؛ فقد أوضحت موقفها في مجلتها الرسمية، حين قالت : «...

خلاصة القول: إن سياسة دجاجة الغرب ودسائسهم ومؤامراتهم لمراوغة شعوبهم، وخديعة الشعب الأفغاني؛ باءت بالفشل، واستراتيجيةهم الحربية وخططهم القتالية ومهاراتهم الثعلبية نسفها الجهاد الإسلامي المقدس من جذورها، فسُفّت أسنانهم الواهية، وانكسرت قرونهم الواهنة، وانتهت أكاذيبهم المرصعة، وتصدعت سيوفهم الخشبية، وتفرقت سحائبهم المترعدة، فلا يتكلمون اليوم عن الديمقراطية الغربية، ولا عن الحكومة ذات القيم على منوال القيم الكفرية، ولا عن النساء العاريات السافرات، ولا عن الرقص والدعارة والخمور، بل تلقنوا من جهاد الأفغان دروساً لا بأس بها، حتى صاروا خطباء على غرار خطباء الإسلام، فيتحدثون عن ضرورة الاجتثاث لكل ما يمسّ المقدسات الإسلامية، أو التقاليد الأفغانية، بالأذى أو السوء، وأوجبوا على جنودهم احترام كل ما يحترمه الأفغان، وسيتلقون دروساً كثيرة في المستقبل القريب، إن شاء الله تعالى، إن لم يتخذوا طريق الفرار لهم

(٣) مجلة الصمود الصادرة عن حركة طالبان عدد يوليو وشباط ٢٠١٠م.

(٤) صحيفة الواشنطن بوست الصادرة بتاريخ ٢٢-٩-٢٠١٠م.

(١) صحيفة التايمز البريطانية الصادرة بتاريخ ٢٢-٩-٢٠١٠م.

(٢) وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٢٢-٩-٢٠١٠م.

عشر من سبتمبر، وإن كان موجوداً؛ فلم يكن بتلك الأهمية بقدر ما تبرز أهمية التهديد القاعدي - الطالباني للغرب، ولذا يشترط الغرب الآن علناً وسراً فك التحالف بين الطرفين كمقدمة للانسحاب، وتلك هي المصلحة الغربية والأمريكية في أفغانستان.

لقد دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، في مقال نشره بلوس أنجلوس تايمز، إلى ضرورة إدماج الدول الإقليمية، وتحديدًا باكستان وإيران والهند من أجل تسوية أفغانية^(٢).

واستبعد الوصول إلى تسوية لأفغانستان بمعزل عن الدول المجاورة، مؤكداً على ضرورة إشراكها في تحمل تبعات الخروج الأمريكي من هناك.

وعندما ننظر إلى الصين؛ نجد دائماً أن المصلحة الصينية قريبة من المصلحة الباكستانية، يزيد عليها الآن توفير أوضاع أفغانية آمنة؛ لتكون أفغانستان الدولة المحايدة للصين سوقاً مهماً لبضائعها، ثم لنقل هذه البضائع إلى أسواق دول آسيا الوسطى، لكن ما يهم الصين بشكل مباشر أيضاً هو عدم وجود «حكومة إسلامية متشددة» لها علاقة مع مسلمي تركستان الشرقية في الصين، وبالتالي الأمر الذي قد يعرض الوحدة الوطنية الصينية إلى الخطر؛ فيما إذا تنامي دور الإسلاميين في تركستان، وهو ما حصل إبان حكم طالبان، وحتى الآن وهو ما يخيف الصين؛ وذلك لكون الحركة الإسلامية التركستانية تمتلك ربما مئات المسلحين المدربين في مناطق القبائل، والمشاركين في العمليات العسكرية إلى جانب القاعدة وطالبان ضد الوجود الأجنبي في أفغانستان.

أما على الصعيد الإيراني؛ فعلى الرغم من العداء الإيراني - الأمريكي الظاهري، إلا أن المصالح الإيرانية تتفق تماماً مع المصالح الأمريكية، فيما يتعلق بحكومة أفغانية يكون دور البشتون فيها ضعيفاً، ويطغى فيها دور الأقليات الأفغانية، وتحديدًا الطاجيك والهزارة

(٢) لوس أنجلوس تايمز ٢٥-٧-٢٠١٠م.

يوماً بعد يوم؛ بسبب الفساد وتنامي قوة طالبان^(١).

أما الضابط الاستخباراتي المتقاعد أسد منير، والذي عمل في مناطق القبائل الباكستانية، فقال للكاتب: «إن قضية الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في العام المقبل غير ممكنة عملياً، فما تسعى إليه واشنطن هو تأمين الحزام البشتوني المقلق لها، ثم تشكيل حكومة مدنية قادرة على ضبط الأوضاع، يتزامن ذلك مع تشكيل جيش أفغاني سيستغرق تشكيله وقتاً طويلاً...».

الدول المعنية ولعبة البوزكشي الأفغانية:

ثمة لعبة أفغانية قومية، ربما تصوّر طبيعة معادلة التدخلات الدولية والإقليمية في هذا البلد، اللعبة تسمى «البوزكشي» والتي تعني شد العنزة، وهي عبارة عن مجموعة فرسان يمتطون جيادهم، ويسعون إلى انتزاع عنزة حية من نقطة محددة داخل ملعب كبير، وسط جمهور عريض؛ من أجل نقلها ووضعها في حفرة محددة، وما أن يبدأ الفارس الأول بأخذ العنزة من الحفر المحددة؛ حتى يطارده الفرسان المشاركون في المسابقة، وكل واحد ينتزع هذه العنزة الحية المسكينة؛ ليضعها في الحفرة المحددة، لينال أخيراً لقب الفائز، والعنزة في مفهوم السياسة هي أفغانستان والفرسان هم الطامحون بها من الدول المجاورة وغير المجاورة.

وتلك هي لعبة الدول المعنية في أفغانستان، لعبة الدم، ولعبة انتزاع أفغانستان لوضعها في خانة مصالح الطرف الفائز.

الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب بشكل عام، يسعيان وتحديدًا منذ الحادي عشر من سبتمبر أيلول ٢٠٠١م إلى إبعاد القاعدة عن حركة طالبان الأفغانية، وبغض النظر عن مصالح الغرب في أفغانستان، مثل ما يُثار عن تطويق الصين وإيران وآسيا الوسطى وغيرها، إلا أن ذلك كله لم يكن موجوداً قبل الحادي

(١) مقابلة مع الكاتب بتاريخ ٢٠-٩-٢٠١٠م.

أن باكستان تدرك أن نافذتها إلى العالم هي طالبان البشتون، فحكومة بشتونية موالية لباكستان تشكل عمقاً استراتيجياً موازياً للهند وطموحاتها»^(١).

بالمجمل لا أحد يريد زعزعة الاستقرار في أفغانستان لكن كل واحد يريد استقرار أفغانستان حسب مصالحه ومقاسه، مما يشير إلى أن الفرسان لم يتمكنوا حتى الآن من وضع العنزة التي هي أفغانستان في الحفرة المحددة للعبة البوزكشي التي تحدثنا عنها حتى يُصفر الحكم معلناً انتهاء المباراة.

الواقع الأفغاني والوهم الأمريكي:

فشل الأمريكيون تماماً خلال العام الماضي في تسويق فكرة المفاوضات السرية والخفية مع من وصفهم بـ«معتدلي حركة طالبان الأفغانية»، ونشرت وسائل الإعلام الدولية والعربية أنباء عن لقاءات ووساطات تقوم بها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان من أجل إدماج عناصر معتدلة في حكومة الرئيس الأفغاني حامد كرزاي، لكن ذلك نفته حركة طالبان الأفغانية ممثلة بزعيمها الملا محمد عمر، ونفاه معها أيضاً الذين عُنفوا بالأمر من أمثال وزير خارجيتها السابق وكيل أحمد متوكل، أو سفيرها السابق في إسلام آباد، والذي اعتُقل في سجن جوانتانامو، عبد السلام ضعيف.

وبالتالي تمكنت حركة طالبان من اجتياز مرحلة في غاية الصعوبة، كانت تستهدف شقها وإضعافها من خلال عناصر معتدلة وغير معتدلة، الأمر الذي زاد من ضعف الحكومة الأفغانية وإحساسها بعدم الشرعية؛ بسبب تنامي قوة طالبان العسكرية، والحديث المتزايد عن فساد الحكومة، سواء كان فيما يخص المال، أو فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، حتى وصل الأمر إلى اتهام جنود وضباط أمريكيين وبريطانيين في الأمر، والعمل

المدعومين من إيران، وهو الأمر الذي يوافقها عليه أكثر الدول الأوروبية، فإيران وغيرها يدركون تماماً أن البشتون معقل التشدد الإسلامي، وبالتالي فالأقليات -وتحديداً الهزارة- سيكونون الهدف من وراء هذا «التشدد الإسلامي البشتوني»، وهنا تختلف السياسة الإيرانية مع الباكستانية؛ حيث إن الأخيرة تريد تمثيلاً بشتونياً كبيراً في أي حكومة لسبب بسيط، وهو أن أي حكومة أفغانية لا يوافق عليها بشتون أفغانستان؛ سينعكس بشكل مباشر على أمنها؛ وذلك لأن لديها حزاماً بشتونياً سيتعاطف بشكل طبيعي وتلقائي مع إخوانه البشتون الأفغان، الذين سيشعرون بالغبن والحييف والتهميش السياسي، وهو ما تجلى خلال السنوات الماضية من غلبة الأقليات على الحكومة الأفغانية، وتراجع دور الأغلبية البشتونية.

أما بالنسبة للهند؛ فمهمتها الأساسية في أفغانستان دعم الأقليات، وهو التقليد الذي حافظت عليه منذ عقود؛ لخشيته من البشتون، كونهم يشكلون صداماً تاريخياً لها، فهم الذين قادوا عدة حملات عسكرية ضدها، وتحديداً في كشمير، بالإضافة إلى أن مصالحتها تكمن في وجود وحضور قويين بأفغانستان، يضمنان لها تطويق باكستان والصين، وهو ما سيحد من تدخلات باكستان في كشمير الخاضعة للسيادة الهندية؛ لانشغالها حينها على الجبهة الأفغانية أكثر مما هي منشغلة على الجبهة الكشميرية.

أما دول وسط آسيا؛ فيبدو أنها معنية بشكل مباشر بدعم حكومة الأقليات؛ لتشاطرها نفس العرقية أولاً، وللامتدادات الإثنية لها في أفغانستان، وثانياً لأن هذه العرقيات أقل تشدداً وأقل طموحاً في التمدد إلى أراضيها، وبالتالي فتتسق مصالحها مع مصالح إيران والهند والصين والغرب بشكل كبير أكثر من اتساقها مع المصالح الباكستانية التي تبدو وحيدة في الميدان، لكن لا تزال باكستان بالمقابل تتمتع بالورقة الطالبانية إلى حد كبير؛ كون طالبان أو البشتون يدركون أن نافذتهم الوحيدة إلى العالم هي باكستان، تماماً كما

(١) لقاء الكاتب مع الجنرال المتقاعد عبد القيوم خان مسئول مصانع التسليح الباكستانية السابق.



إلى شمالٍ يعززون فيه قبضتهم العسكرية؛ ليكون آمناً لهم، وجنوبٍ يظل في حالة حرب مع طالبان»^(٣).

على الصعيد العسكري الميداني تزايدت قوة حركة طالبان الأفغانية، وتمددت بشكل لافت إلى الشمال الأفغاني، وتحديداً في مناطق قندوز المجاورة لطاجيكستان، وكذلك لبغلان، وحتى مزار الشريف المجاورة لأوزبكستان، ويبدو أن تنفيذ هذه الاستراتيجية الطالباية إنما كان بسبب إدراكها للمخاطر التي تتطوي عليها، وهو ما تحدث عنه الجنرال المتقاعد عبد القيوم في حرص الأمريكيين على إبقاء الشمال الأفغاني آمناً لهم، والجنوب مشتتاً مع طالبان، ولذلك حرصت الأخيرة على تعكير هذه الاستراتيجية من خلال عدة عمليات قوية استهدفت الوجود الأجنبي، وتحديداً الألماني المكلف بقندوز وما حولها.

ويأتي العمق العسكري الذي تحظى به الحركة من

على التحقيق معهم بعد عودتهم إلى بلادهم^(١).

وأعلن أخيراً الجنرال الأمريكي المعني بالحرب الأفغانية ديفيد بترابوس أن ثمة مفاوضات بين مسؤولي حركة طالبان الأفغانية والحكومة الأفغانية، وهو ما لم تؤكد مصادر طالبان أو غيرها^(٢).

أما الجنرال عبد القيوم خان الذي أدار مصانع التسليح الباكستانية حتى عام ٢٠٠٨م فيقول: «الأمريكيون لن ينسحبوا من أفغانستان، ولكنهم مع هذا يواجهون خسائر ضخمة، وما يؤشر على عدم مغادرتهم هو تجديدهم لعقد بناء وصيانة مطار قندهار من قبل شركة كندية، والذي سيتوسع ليشمل وحدة سكنية جديدة، وهو ما يؤشر إلى أن بقاءهم يطول، ستغادر بعض الوحدات، لكن ستظل قوات ضخمة، والظاهر أن خطتهم هو تقسيم أفغانستان

(١) راجع الصحف الأمريكية والبريطانية منتصف شهر سبتمبر / أيلول ٢٠١٠م.

(٢) النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٨-٩-٢٠١٠م.

(٣) مقابلة مع الكاتب بتاريخ ١٩-٩-٢٠١٠م.

مع جمهور يتنامى رفضه لمواصلة الحروب؛ نظرًا لكلفتها المالية والبشرية، وعدم جدواها رغم دخول بعضها سنتها العاشرة تقريبًا، بالإضافة إلى خلافات بين الأمريكيين والأوروبيين، وبين الطرفين وحلفائهم الأفغان أو الباكستانيين على الأرض، مع الإشارة إلى أن معظم حروب العصابات تدخل الدول في حوار مع أصحابها بعد ثماني إلى عشر سنوات على أبعد تقدير من اندلاعها، فحينها

تتيقن الدول باستحالة تحقيق النصر العسكري.

الآن الولايات المتحدة تعلن على استحياء استعدادها للحوار مع طالبان، وساعة تسميهم معتدلين، وساعة لا تسميهم، ولكن الواضح على الأرض أن الطرف المنهزم هو الأمريكي

والغربي في أفغانستان، والمنتصر هو الطالباني، وبالتالي من غير المنطقي أن يتبوأ كل طرف مكانة الطرف الآخر، بمعنى أن يتصرف الأمريكي كمنتصر والطالباني كمنهزم، ودون تجرع السم الحقيقي بالاعتراف بمرارة الواقع سيظل الوضع الأمريكي في أفغانستان يراوح مكانه، وكأنه طبخة حصى.

أطرح هنا قضية الحوار الأمريكي-الطالباني، والاشترطات الأمريكية المستحيل تطبيقها على طالبان، لاسيما وأن الطالبان يرون أنفسهم الآن الطرف المنتصر، وبالتالي عدم القبول بالاشترطات الأمريكية، وعلى رأسها التخلي عن القاعدة، وكأنهم الطرف المنهزم أولاً، وثانيًا المسئول أمام شعبه عما حل بالبلاد طوال العقد الماضي، بالإضافة إلى حجم الإهانة التي سيتعرض لها بهذا التخلي، وهي الإهانة التي كلفتهم تلك الحرب الضروس، والتي خاضوها ولا يزالون.

وزيرة الخارجية الأمريكية دعت طالبان، المعتدلين منهم، إلى الاندماج بالعملية السياسية الأفغانية،

تأييد تنظيم القاعدة لها، وكذلك جماعات مسلحة باكستانية أوزبكية وطاجيكية وصينية، وسنية إيرانية مثل جند الله ليزيد من العبء الأمريكي أولاً، ويبرز أهمية الانخراط الإقليمي في الوحل الأفغاني، لكن الأبرز في ذلك هو دعم ومساندة مقاتلي حركة طالبان باكستان، على الرغم من كل الضربات التي وُجّهت لهم وبشكل شبه يومي، سواء تم عبر الضربات العسكرية الباكستانية، أو على مستوى

الهجمات الجوية من خلال طائرات التجسس الأمريكية التي تستهدف مناطق القبائل، وتحديدًا القواعد الخلفية لنشاطات القاعدة وطالبان في الشرق الأفغاني..

ولعل الخطر الطالباني الباكستاني تعاضم بشكل خطير

في الآونة الأخيرة، أولاً بسبب علاقتهم بالتفجير الذي أُحبط في تايمز سكوير بأمريكا، وثانيًا من خلال تعيين إلياس كشميري كمسئول عسكري لتنظيم القاعدة كما تردد أخيراً، وهو تعيين له دلالاته المهمة بالنسبة للأمريكيين، سواء فيما يتعلق بخلفيته العسكرية، وخبراته المهمة في كشمير، أو فيما يتعلق بكونه ضابطاً في الوحدات الخاصة الباكستانية، ويعرف الجانب العسكري بشكل كبير، أو كان على مستوى تعيين أول مسئول عسكري للقاعدة من غير العرب، وهو ما يوفّر له فرصة أكبر من العرب للتحرك بين الباكستانيين والكشميريين في الغرب.

إشكاليات الحوار الأمريكي الطالباني:

كل من يتابع السياسة الأمريكية إزاء الحرب على ما يوصف بالإرهاب وتحديدًا ملفي طالبان والقاعدة يلمس بوضوح مدى التخبط، والغموض الأمريكيين، في التعاطي مع هذا الملف؛ وذلك يعود في جزء منه إلى خلافات الساسة والعسكر الأمريكيين، والحساسية

فإن معظم قادة الجبهات المتشددين، وتحديدًا شبكة القائد جلال الدين حقاني المتهمه بالوقوف خلف معظم العمليات المستهدفة للأجانب في أفغانستان، إنما هم من حلفاء القاعدة والمعجبين بخطها، بل وممن تلقوا تدريبات على أيدي قادة القاعدة، واكتسبوا خبرات وتكتيكات عسكرية فاجأت الأمريكيين، وما كان لهم أن يتعلموها لولا التدريب القاعدي.

٣- لأول مرة تسمح طالبان أفغانستان لتنظيم غير أفغاني أن يعمل على أراضيها، فيستحيل أن تسمح رسميًا بذلك وحتى لتنظيم أفغاني، فقد ظهرت القاعدة في أفغانستان، وأميرها مصطفى أبو اليزيد الذي قُتل أخيرًا عبر طائرة تجسس أمريكية دون طيار، وهو ما يعكس مدى العلاقة الوثيقة بين الطرفين، والثقة المتبادلة بينهما.

٤- الملا محمد عمر الذي تحول إلى أشبه ما يكون بالأمير لكل هذه الجماعات المسلحة غير الأفغانية من باكستانية، وعربية وأوزبكية، وتركمانية وطاجيكية وغيرها؛ سيتعذر عليه التعامل مع الغرب والآخرين ليس من منطلق المصلحة الوطنية الأفغانية فحسب، وستفرض عليه تلك المبيعات من جنسيات غير أفغانية قواعد لعبة جديدة، كانت موجودة، لكنها لم تكن بذلك الوضوح الحالي، رغم أن الملا محمد عمر يحرص على عدم الظهور بمظهر أنه أمير للمؤمنين خارج أفغانستان، وإن كان مبايعة أسامة بن لادن له وآخرين أظهرت أنه خرج عن الحدود الأفغانية.

على هذه الخلفية يعتقد البعض أن القاعدة هي التي تتمدد، والدليل على ذلك تصاعد وجودها في اليمن والصومال، وإفريقيا بشكل عام، وهذا يناقض ما تردده بعض وسائل الإعلام الغربية عن تراجع القاعدة.

وبالتالي فدون العمل والسعي لفتح حوار مع القاعدة، أو تفهم حساسيات ذلك أثناء الحوار مع طالبان؛ ستظل طاحونة القتل والدمار متواصلة، ولن يتم التوصل إلى حل يرضي الأطراف جميعًا.

والاعتراف بالدستور، والتخلي عن القاعدة، تلك ربما كانت نفس الشروط التي عرضتها واشنطن ساعة انتصارها على طالبان والقاعدة يوم هاجمت أفغانستان، وأسقطت طالبان في تشرين أول/ أكتوبر من عام ٢٠٠١م، وبالتالي فواشنطن لا تزال تتصرف بنفس الذهنية ليلة نشوة نصر أكتوبر ٢٠٠١م، فالمعتدلون من طالبان لا حاجة للحوار معهم، كونهم أصلًا معتدلين ومستعدين للاندماج مع العملية السلمية، ولا يشكلون تهديدًا عسكريًا، وليسوا خصومًا، وبالتالي فالحوار عادة ما يجري مع خصوم.

الهرمية الطالبانية، والهرمية الحزبية الأفغانية تحتم الحوار مع الملا محمد عمر بشكل مباشر، ودون ذلك لا يمكن وقف شلال الدم، ولا يمكن تحقيق مفاوضات مع أي طرف طالباني، فلن يجروا أحد على الحوار أولاً دون إذن الملا محمد عمر، وثانيًا مفهوم البيعة الشرعية، العميق الدلالة في المفهوم الطالباني، لن يسمح لأحد من طالبان بأن ينشق عن زعيمه.

والآن لتتحول إلى صعوبة عقد صفقة طالبانية - أمريكية دون القاعدة، والحوار معها، لاسيما أن القاعدة هي التي دعت سابقًا عبر رسالة زعيمها أسامة بن لادن إلى الحوار مع الغرب:

١- بداية سيتعذر على الطالبان أن يتعهدوا بأي نوع من التعهدات بشأن تحجيم القاعدة على أراضيهم؛ كون هذا التحجيم سيصطدم مع قناعات شرعية تؤمن بها طالبان والقاعدة، وهو ما حصل حين طُوبت طالبان بذلك قبل الحادي عشر من سبتمبر / أيلول؛ فكيف سيقبل بذلك الملا محمد عمر الآن، وهو يرى نفسه قد انتصر على عشرات الدول المتحالفة ضده؟!؟

٢- النهج التشددي لمقاتلي طالبان، وسياسات طالبان تجاه الغرب، في تصاعد لاسيما بعد الاحتكاكات الطالبانية مع عدد كبير من مقاتلين إسلاميين عالميين، واتصالهم مع طالبان باكستان، ومبايعة الأخيرة للملا محمد عمر، ووفقًا للمعلومات

وبالتأكيد سيستساءل الكثيرون عن أي قاعدة سيتم الحوار معها؟! لكن ربما أثناء الحوار مع الطالبان يمكن أخذ قضية الحوار مع القاعدة في الحسبان؛ كون حمائمات الدم ستظل متواصلة، سواء كان ذلك على مستوى العراق، أو على مستوى الصومال، أو على مستوى اليمن، وربما على مستوى جبهات أخرى جديدة قد تُفتَح، فالحرب طوال العقد الماضي لم تحل المشكلة، سوى أنه على أمل حل مشكلة تم خلق مشكلتين، ولحل مشكلتين خُلقت أكثر، وهكذا أصبحنا أمام متواليات هندسية..

إذن رأس المشكلة، التي بدأت حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر / أيلول؛ كانت مع القاعدة، وتحميل طالبان مسؤولية ظاهرة القاعدة يبدو فيه كثير من الظلم، فالقاعدة وظهرتها أبعد ما تكون أفغانية وهي متشعبة، ومقرها لم يعد أفغانستان فحسب، وبالتالي لتسوية المشكلة الأفغانية وغيرها من مشاكل الصومال، أو اليمن والعراق لا بد من التوصل إلى نوع من الحوار مع القاعدة، على الأقل لاستكشاف مطالبها ومعرفة فيما إذا كانت مستعدة لمساومات في مناطق محددة، وتبريد جبهات أو عقد صفقات أم لا.

المشكلة الأساسية في السياسة الأمريكية المتبعة في أفغانستان، هي نفس السياسة المتبعة بشكل عام، وهي نظرية العصا والجزرة، ولكن مثل هذه السياسة لا يمكن تطبيقها في أفغانستان، وتحديداً على البشتون، الذين بقدر ما تضغط عليهم بقدر ما يُبدون تشدداً في المواقف.

هذا الموضوع تكرر في مناسبات حربية عدة للبشتون أيام حروبهم مع البريطانيين، وكذلك في الحرب مع السوفييت، والآن في حربهم مع الأمريكيين، ولذا ينصح الكثيرون بأن يتم فتح قنوات اتصال مباشرة مع الملا محمد عمر، طبعاً بعد رفع اسمه واسم حركة طالبان عن قائمة المنظمات الإرهابية بحسب التصنيف الأمريكي والدولي الآن؛ ليكون حواراً فاعلاً ومجدياً للطرفين.

معلومات إضافية

العلاقة بين طالبان وجماعات المقاومة الأفغانية الأخرى:

حرصت حركة طالبان منذ البداية على عدم التعرض لجماعات المقاومة الأخرى، ونفس الأمر ينطبق على الأخيرة؛ إذ إن زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار المطلوب أمريكياً، والذي يقاوم الوجود الأمريكي، وفي مقابلة أخيرة له نُشرت في صحيفة «وحدت» شدّد على أن علاقات الحزب على مستوى التنسيق الميداني الأرضي جيدة مع إخواننا في القاعدة وطالبان.

سعت طالبان خلال الفترة الأخيرة إلى استيعاب بعض فصائل المقاومة وتحديداً السلفيين في ولايتي نورستان وكونار المتاخمتين لباكستان؛ حيث أعلنوا عن انضمامهم للحركة، وينسبون العمليات التي ينفذونها إلى طالبان.

قوة طالبان وامتداداتها في دول الجوار سيجعل فرض أجندات الآخرين مثل حكمتيار وغيره متعذراً إن لم يكن مستحيلاً، في ظل الامتدادات الجغرافية المهمة لطالبان أفغانستان في دول الجوار.

يظهر التباين في المواقف السياسية بين طالبان والحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار، تحديداً فيما يخص شكل إدارة أفغانستان، فطالبان تدعو الجميع إلى مبايعة زعيمها الملا محمد عمر كأمير للمؤمنين، فيما يدعو حكمتيار إلى إجراء انتخابات عقب التحرير لترك الشعب يقرر مصيره بنفسه، وبهذا يريد حكمتيار أن يجعل نفسه مساوياً للملا عمر وهو المرفوض في العقلية الطالبانية التي تؤمن بإمارة المؤمنين، وليس بالانتخابات التي لن تفرز الأصلح ما دام المال والجاه وغيرهما هما العنصرين اللذين يلعبان الدور الأساسي في هذه الأوضاع.

الواقع السياسي لحركة طالبان:

الواقع السياسي لطالبان أفغانستان يفتقر إلى الكثير من المعلومات لاسيما وسط شح التصريحات والمقابلات الطالبانية، وعزوف الحركة عن هذا المجال، وانهاكها في العمل العسكري اليومي، لكن مع هذا فقد أعاد زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر تنظيم الحركة، حين شكّل لجنة سياسية قادها في البداية معتصم آغا خان، لكنه أُقيل بسبب ما قيل عن شبهات مالية، وعُيّن محله لطيف الله منصور كرئيس للجنة السياسية.

من خلال تصريحات شحيحة لقادة وزعماء الحركة منشورة في مجلة الصمود الصادرة بالعربية عن الحركة، وغير ذلك من المقابلات التي أُجريت مع قناة الجزيرة وغيرها يظهر أن الحركة ترفض أي حوار مع الحكومة الأفغانية، كما أرادت بعض وسائل الإعلام العربية والأجنبية تصويره وكأنه حصل حتماً.

حركة طالبان ترفض الوساطات من أجل تشكيل حكومة مختلطة أو مشتركة مع قرضاي، فما دامت ترفض مبدء الانتخابات بين فصائل مقاومة مثل حكمتيار، فمن باب أولى أن ترفض أي انتخابات في ظل الاحتلال الأجنبي، وهو ما عبّر عنه لطيف الله منصور في مقابلة نشرت في مجلة الصمود الصادرة عن الحركة بتاريخ مايو ٢٠٠٨م.

بخصوص الحوار مع القوات الأجنبية؛ فحتى الآن لم تتحدث الحركة عن الأمر في ظل اكتفاء القوات الأجنبية برغبتها في الحديث إلى من تسميهم المعتدلين من طالبان الذين لا يملكون من أمرهم شيئاً، كون القتال ووقفه وتصعيده بأيدي زعيم الحركة الملا محمد عمر.

يُتداول في أوساط مقربة من طالبان أن لديها أوراقاً مهمة للضغط في عدة مناطق منها: أوراق القاعدة وطالبان باكستان، ومنظمة جند الله السنوية في إيران، بالإضافة إلى مسلحي الأوزبك والتركستانيين الصينيين، ومع الضعف والترهل التي تعاني منه باكستان سواء كان بسبب التباين والاختلاف في مؤسساتها، أو من خلال العمليات العسكرية التي تشنها ضد طالبان، أو من خلال ضرب وتدمير علاقتها مع طالبان أفغانستان، كل ذلك سيكون موطن ضعف لباكستان وربما للأمريكيين مستقبلاً، إن قرروا أن تكون باكستان الواسطة بينهم وبين طالبان أفغانستان.

بينما ستشكل نقاط قوة لطالبان أفغانستان الذين يرون أن انهيارهم وخسارتهم لأفغانستان لم تكن ليحصل لولا التنسيق والتعاون الباكستاني-الأمريكي ضدهم، وهو الأمر الذي قد يعني أن الأمور ستتقلب عكسًا عما كانت عليه تاريخياً من تأثير باكستان في الشأن الأفغاني، لتؤثر طالبان أفغانستان في حال وصولها إلى السلطة بالشأن الباكستاني، وهي التي تملك ورقة خطيرة وقوية ممثلة بحركة طالبان باكستان التي تدين لها بالولاء.

واقع طالبان الإعلامي ودوره في التعريف بالحركة:

رغم الحصار المضروب على الحركة، وافتقارها إلى البنية التحتية التي توفر لها إدارة المعركة الإعلامية، فإن طالبان أفغانستان أثبتت قدرة فائقة على إدارة المعركة الإعلامية، تمثل ذلك بتعيين ناطقين باسمها، وهما ذبيح الله مجاهد، وقاري يوسف أحمددي، وإن كان أحد لا يعرف شكلهما، وهما على تواصل ساعة بساعة مع وكالات الأنباء.

أثبت الناطقان باسم طالبان في تصريحاتهما صدق نقلهما للوضع العسكري والسياسي، ونفس الأمر ينطبق على الصحف الناطقة باللغة المحلية؛ حيث تصدر أكثر من صحيفة وحتى باللغة العربية، يُضاف إلى ذلك المواقع على الإنترنت.

يُعزى الاهتمام الإعلامي الطالباني إلى جرأة القائد العسكري الطالباني داد الله في الظهور أمام الكاميرات في أوقات الشدة الحقيقية على طالبان؛ حيث ظهر في أكثر من خمس مقابلات على قناة الجزيرة لوحدها، بالإضافة إلى تأسيسه لمركز إعلامي يقوم بمنتجة الصور ونحوها وتقديمها إلى وسائل الإعلام، وكذلك بعمل برامج توزع على الناس في باكستان وأفغانستان لتحريضهم على القتال ومساعدة مقاتلي طالبان، يضاف إلى ذلك تشجيع الأشرطة والمنشدين الإسلاميين كبديل.

قال قدرت الله جمال وزير الإعلام الطالباني السابق في مقابلة مع مجلة الصمود الطالبانية: «إن إعلام الحركة فاعل ونشط، فحين يريد أي صحافي موقفاً أو تأكيد خبر أو نفيه من طالبان يستطيع الحصول عليه في غضون دقائق عبر الاتصال بالناطق الطالباني على تليفون الثريا، في المقابل يتعذر على كثير من الصحفيين الحصول على رد فعل من المسؤولين الأفغان بنفس السرعة التي يحصلون عليها من طالبان.

المصدر:

د. أحمد موفق زيدان، طالبان والغرب.. عمليات الفشل الدائم، التقرير الاستراتيجي السابع لمجلة البيان (الأمة في مواجهة مشاريع التفيت)، ١٤٢١هـ/ ٢٠١٠م.